



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثاني والعشرون / تابع باب الغسل



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(و) الثالث (إسلام كافر) أصليا كان أو مرتدا ولو مميزا أو لم يوجد في كفره ما يوجب، لأن «قيس بن عاصم أسلم فأمره النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يغتسل بماء وسدر» ، رواه أحمد والترمذي وحسنه، ويستحب له إلقاء شعره، قال أحمد: ويغسل ثيابه. (و) الرابع (موت) غير شهيد معركة ومقتول ظلما ويأتي. (و) الخامس (حيض. و) السادس (نفاس) ولا خلاف في وجوب الغسل بهما قاله في "المغنى"، فيجب بالخروج، والانقطاع شرط (لا ولادة عارية عن دم) فلا غسل بها والولد طاهر. (ومن لزمه الغسل) لشيء مما تقدم (حرم عليه) الصلاة والطواف ومس المصحف و (قراءة القرآن) أي قراءة آية فصاعدا، وله قول ما وافق قرآنا إن لم يقصده كالبسمة والحمدلة ونحوهما كالذكر، وله تهجيه والتفكير فيه وتحريك شفثيه به ما لم يبين الحروف وقراءة بعض آية ما لم تطل، ولا يمنع من قراءته متنجس الفم، ويمنع الكافر من قراءته ولو رجي إسلامه. (ويعبر المسجد) أي يدخله لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ} [النساء: 43] أي طريق (لحاجة) وغيرها على الصحيح كما مشى عليه في "الإقناع"، وكونه طريقا قصيرا حاجة، وكره أحمد اتخاذه طريقا. ومصلى العيد مسجد لا مصلى الجنائز، (ولا) يجوز أن (يلبث فيه) أي في المسجد من عليه غسل (بغير وضوء) فإن توضأ جاز له اللبث فيه، ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى، ويباح به وضوء وغسل إن لم يؤذهما، وإذا كان الماء في المسجد جاز دخوله بلا تيمم، وإن أراد اللبث فيه للاغتسال تيمم، وإن تعذر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم. (ومن غسل ميتا) مسلما أو كافرا سن له الغسل لأمر أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بذلك، رواه أحمد وغيره، (أو أفاق من جنون أو إغماء بلا حلم) أي إنزال (سن له الغسل) لأن «النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اغتسل من الإغماء» متفق عليه، والجنون في معناه بل أولى، وتأني بقية الأغسال المستحبة في أبواب ما تستحب له ويتيمم لكل ولما يسن له الوضوء لعذر.

فوقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله-: "والثالث إسلام كافر أصليا كان أو مرتداً ولو مميزاً أو لم يوجد في كفره ما يوجب؛ لأن قيس ابن عاصم أسلم فأمره النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يغتسل بماء وسدر رواه أحمد والترمذي وحسنه ويستحب له إلقاء شعره قال أحمد: ويغسل ثيابه" يقول المؤلف -رحمه الله- إن من موجبات الغسل: إسلام الكافر، وسواء كان أصليا أو مرتداً، يعني سواء كان كافراً أصلاً لم يدخل الإسلام من قبل أو كان مسلماً ارتد والعياذ بالله ثم عاد للإسلام، وسواء أجنب في كفره أو لم يُجنب أو وجد في كفره ما يوجب الغسل أو لم يوجد في كفره ما يوجب الغسل، لا فرق. ويشمل كلامهم البالغ والمميز؛ ولهذا قال: "ولو مميزاً".

إذاً وجب عليه الغُسل إذا أسلم وكان مميزاً، وأيضاً يجب الغسل عليه سواء وجد عليه في كفره ما يوجب الغسل كإنزال مني أو جماع أو لم يوجد، وسواء اغتسل قبل إسلامه أو لم يغتسل؛ لأن النص الذي أمر فيه النبي -عليه الصلاة والسلام- بالغُسل لم يستفصل فيه، وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يُنزّل منزلة العموم في المقال.

قال: "ويُستحب له إلقاء شعره" فالرجل يحلق شعر رأسه دون الأثني، وأما الإبط والعانة فيُستحب مطلقاً للذكر والأثني.

قال: "قال أحمد: ويغسل ثيابه" ويغسل ثيابه يعني استحباباً؛ لأننا لم نحكم بنجاستها، وأما لو حكمنا

بنجاستها= فإنه يكون واجبا. والموجب بالغسل هو الكُفر السابق بشرط الإسلام، فالكفرة الذي أوجب الغسل لكن بشرط الإسلام؛ لأن الكافر لا يصح منه غُسل كما أن الموجب في دم الحيض هو خروج دم الحيض ولكن بشرط الانقطاع.

قال المؤلف -رحمه الله-: "**والرابع موت**" يعني الرابع من موجبات الغسل الموت "**غير شهيد معركة ومقتول ظلما**" فمن موجبات الغسل الموت وذلك تعبدا وليس عن حدث لأنه لو كان عن حدث لم يرتفع مع بقاء سببه؛ لأن انقطاع ما يوجبه شرط كما أن الحائض مثلا لا تغتسل مع جريان الدم، وليس عن نجاسة أيضا لأنه لو كان عن نجاسة لن يظهر بتغسيله؛ لأنه ميت وما زال ميتا بعد تغسيله، فلو أن الموت ينجسه فسبب التنجيس باقٍ، لكن المؤمن لا ينجس، والآدي عموما لا ينجس بالموت. إذاً فهو واجب تعبدا وليس عن حدث ولا عن نجاسة، غير شهيد معركة ومقتول ظلما فلا يغسلان كما سيأتي إن شاء الله عندما سنتكلم في كتاب الجنائز.

قال المؤلف: "**والخامس حيض والسادس نفسا ولا خلاف في وجوب الغسل بهما** قاله في المغني فيجب بالخروج والانقطاع شرط" وهذا هو المذهب أن الذي أوجب الغسل هو خروج الدم، انقطاع دم الحيض والنفاس شرطا في صحة الغسل، فالانقطاع شرطا في صحة الغسل وكلام الخرقى -رحمه الله- يدل على أنه يجب بالانقطاع، وقال القاضي أيضا في المجرد: "**وانقطاع دم الحيض والنفاس**".

وتظهر فائدة الخلاف إذا استشهدت الحائض قبل الانقطاع، فإن قلنا يجب الغسل بخروج الدم= وجب غسلها للحيض، وإن قلنا لا يجب إلا بالانقطاع= لم يجب الغسل؛ لأن الشهيد لا يغسل ولم ينقطع الدم الموجب للغسل، هذا ما ذكره كثير من أصحابنا في فائدة الاختلاف، لكن قال الطوفي في شرحه على الخرقى وقد شرح الطوفي الخرقى ولكن لم يصل إلينا هذا الكتاب ونقل عنه المرداوي في الإنصاف في مواضع، والطوفي -رحمه الله- محقق وشروحه نفيسة، وما نُقل عنه في شرح الخرقى فيه مواضع جيدة تدل على تحرير وتحقيق.

يقول الطوفي: "**وعلى هذا التفريع إشكال وهي أن الموت ينزل منزلة انقطاع الدم أم لا، فإن نزل منزلته لزم وجوب الغسل لتحقيق سبب وجوبه وشرطه على القولين، وإن لم ينزل منزلة انقطاع الدم فهي في حكم الحائض على القولين فلا يجب غسلها؛ لأننا إن قلنا الموجب هو الانقطاع فلم يوجد، وإن قلنا الخروج لم يوجد شرطه وهو الانقطاع والحكم ينتفي لانتفاء شرطه، نعم ينبني عليهما لو علق عتقا أو طلاقا على ما يوجب غسلا**".

هذا تفريع، يقول تفريع لا إشكال فيه، لو قال أنت طالق أو قال لأمته أعتقتك إن وجد ما يوجب الغسل، قال إن علق ذلك= وقع بالخروج على الأول إن قلنا بالأول إن الخروج هو الذي يوجب الغسل، وبالانقطاع على الثاني إن قلنا إن الانقطاع هو الذي يوجب الغسل.

قال المؤلف -رحمه الله-: "**لا ولادة عارية عن دم فلا غُسل بها والولد طاهر**" يعني لا يجب الغسل إذا ولدت المرأة ولدا ولم يخرج دم عند الولادة، ولا يبطل الصوم أيضا بالولادة العارية عن الدم؛ لأنها لم يخرج منها نفاس، ولا يحرم الوطء بها قبل أن تغتسل؛ لأنه ليس نفاسا.

إذاً لو ولدت ولدا وعرت عن فإنه لا يجب عليها الغسل ولا يحرم به الوطء ولا يفسد به الصوم، وكذلك إذا أُلقت علقة أو أُلقت مضغة لا تخطيط فيها؛ لأن ذلك ليس ولادة، وإنما يثبت حكم الولد كما سيأتينا إن شاء الله بالبقاء ما تبين فيه خلق الإنسان ولو كان خفيا، وهذا يأتي إن شاء الله تفصيله.

"والولد طاهر" الولد في هذه الحال طاهر، ومع الدم يجب غسله كسائر الأشياء المتنجسة. طيب، وفيما يتعلق بالولادة العارية عن الدم نقول إنه لا غسل عليها، ولكن يجب عليها الوضوء؛ لأنه خارج من السبيل.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ومن لزمه الغُسل لشيء مما تقدم حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وقراءة القرآن أي قراءة آية فصاعدا وله قول ما وافق قرآنًا إن لم يقصده كالبسملة والحمدلة ونحوهما كالذكر وله تهجيه والتفكير به وتحريك شفثيه به ما لم يبين الحروف وقراءة بعض آية ما لم تطل ولا يمنع من قراءته متنجس الفم ويمنع الكافر من قراءته ولو رجي إسلامه"

ذكر المؤلف -رحمه الله- جملة من المسائل هنا، وهي ما يحرم على من لزمه الغُسل لجنابة أو غير جنابة، فيحرم عليه ما يحرم على المحدث حدثًا أصغر وزيادة، فهو في ذلك أشد؛ لأن الصلاة تُحرم عليه ويحرم عليه أيضًا قراءة القرآن ويحرم عليه اللبث في المسجد بغير وضوء كما سيأتي تفصيله، فيحرم عليه ما يحرم على المحدث حدثًا أصغر ويزيد فيحرم عليه قراءة القرآن، وذلك لما روي عن علي -رضي الله عنه- قال: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا يحجبه -وربما قال لا يحجزه- عن قراءة القرآن شيء ليس بالجنابة" فمن لزمه الغُسل حرم عليه الصلاة والطواف، وهذا كالمحدث حدثًا أصغر وهو أولى بالمنع منه، وحرم عليه أن يقرأ القرآن.

"أي قراءة آية فصاعدا" ولو بلا قصد، ولو بلا قصد القرآن، وروي ذلك عن عمر وعلي -رضي الله عنه- ما--، فكان عمر رضي الله عنه يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب، وكذلك جاء عن علي -رضي الله عنه-.. فالمذهب أنه لا يجوز للجنب أن يقرأ آية فصاعدا، ولكن لا يحرم عليه قراءة بعض آية ما لم تكن طويلة، فيحرم أن يقرأ بعض آية يكون مساويا لآية من غيرها، ولا يحرم قراءة كلمات يسيرة من آية.

قالوا لا يحرم عليه قراءة بعض آية ولو كرر هذا البعض، ما لم يتحیل على قراءة تحرم عليه، القراءة التي تحرم عليه قراءة آية فأكثر، فإذا تحیل على قراءة تحرم عليه= فإن ذلك يحرم؛ لأن الحیل في الدين غير جائزة. وصفة التحیل على القراءة كأن يقرأ نصف آية ويترك نصفها الآخر، ثم يقرأ نصف أخرى ويترك الآخر، ثم يرجع إلى الآية الأولى فيقرأ نصفها الذي تركه ثم يقرأ نصف الأخرى المتروكة= فقد قرأ آية بالتحیل، وقولهم يحرم عليه آية فصاعدا تجد أن بعض آيات القرآن الكريم فيها اختلاف في عدها آية أو آيتين، وهذا يحصل في اختلاف القراءات.

فمثلا آية الكرسي هي عندنا في قراءة حفص آية واحدة "اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ" إلى آخر الآية "وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ" وهي في قراءة نافع آيتان "اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ" = آية، "لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ" إلى آخره= آية ثانية، فلو كان القارئ يقرأ على قراءة حفص فله أن يقرأ الله لا إله إلا هو الحي القيوم؛ لأنها ليست آية، ولو كان يقرأ على قراءة نافع فلا يجوز أن يقرأ "الله لا إله إلا هو الحي القيوم"؛ لأنها آية مستقلة، هذا بالنسبة للعامي الذي يقرأ على قراءة بلده فاعتقاده أنها آية أو اعتقاده أن الآية كاملة فيمشي— على اعتقاده، وكذلك إذا كان طالب العلم يميز هذا ويقرأ على قراءة حفص فإنه يلتزم هذا أو يقرأ على قراءة نافع فإنه يلتزم هذا، يعني على حسب ما يقرأ.

ولكن الأحوط أن لا يقول الله لا إله إلا هو الحي القيوم مثلا؛ لأن هذا يختلف بين القراءتين ينبني عليها أنها آية مستقلة عند بعض القراء فيحتاج ولا يقرأها ولكن لو قرأها بناء على أنه يقرأ بحفص فإنه لا يصدق عليه إنه قرأ آية كاملة، والله تعالى أعلم، ولم نجد من نص عليها البحث من أصحابنا، لكن هذا الذي يظهر من فهم كلامهم والله تعالى أعلم.

يقول المؤلف -رحمه الله-: "وله قول ما وافق قرآنًا إن لم يقصده كالبسملة والحمدلة ونحوهما كالذكر" فللجنب ونحوه أن يقرأ ما وافق قرآنًا ولم يقصد أنه قرآن، كالبسملة أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله الرحمن الرحيم بعض آية وهي أيضًا تُعد في بعض المصاحف تعد آية من سورة الفاتحة، وهي آية من القرآن على كل حال حتى لو تعد من الفاتحة فهي آية للفصل بين السور، فله أن يقول بسم الله

الرحمن الرحيم يقصد بها الذكر ولا يقصد بها القرآن، وله أن يقول الحمد لله رب العالمين مع أنها آية لكنه يقصد بها الذكر ولا يقصد بها القرآن، وله أن يقول إنا لله وإنا إليه راجعون وهي بعض آية وليست آية، وعلى كل حال بعض آية تجزئ ما لم يتحيل كما عرفنا، وكذلك له أن يقول سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون عند الركوب إذا قصد به الذكر لا أن يقرأ من سورة الزخرف، وكذلك يقول ربي أنزلني منزلاً مباركاً يقصد به الذكر ولا يقصد به قراءة القرآن. وأما لم لا يوافق الذكر من القرآن فليس له قوله وإن لم يقصد به قرآن.

قال: "وله تهجيه والتفكر فيه" له تهجيه يعني القرآن؛ لأن التهجي ليس بقراءة، لو قلت مثلاً: "ألف لام لام هاء" الله يعني، وقلت مثلاً: "قاف لام هاء واو ألف لام لام هاء ألف حاء دال" قل هو الله أحد، هذه ليست قراءة، إذا قلت بالتهجي = هذه ليست قراءة، ولذلك لو أنك فعلته في الصلاة تبطل به الصلاة لخروجه عن نظم القرآن وإعجازه، فله تهجيه.

"وله التفكر فيه" وتدبره؛ لأن هذه ليست قراءة، وله أيضاً أن يحرك شفثيه بالقرآن بحيث لا يبين الحروف، يقول: "وتحريك شفثيه به ما لم يبين الحروف" فله أن يقرأ قراءة لا تجزئ في الصلاة لإسرارها، فأنت حين تقرأ في الصلاة لابد أن تقرأ قراءة على الأقل تسمعها أنت، هذا قدر لابد منه في قراءة القرآن في الصلاة وفي الأذكار الواجبة لابد أن تسمع قراءة نفسك، فإذا كنت لا تسمع قراءة نفسك فليست قارئاً ولا تصح صلاتك حينئذ إن لم تفعل هذا في الذكر الواجب والقراءة الواجبة.

فلك أن تقرأ قراءة لا تجزئ في الصلاة لإسرارها، لك أن تحرك شفثيك بالقرآن الكريم إذا لم تبين الحروف، ولك أن تنظر في المصحف من غير تلاوة، وأن يقرأ عليك القرآن وأنت ساكت، وأن تستمع إلى قراءة القرآن؛ لأن في هذه الأحوال لست قارئاً، لماذا نقول هذه الأمور؟ لأن القول الثاني في المذهب وهو قول لبعض الفقهاء في المالكية أن الحائض لا تُمنع من قراءة القرآن مطلقاً ويمنع الجنب من القراءة، وهذا اختاره الشيخ تقي الدين -رحمه الله-، وقال إن ظنت نسيانه وجبت القراءة؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ونسيان الحفظ محرم فلا بد أن يصون الإنسان حفظه للقرآن عن النسيان، وحينئذ إذا خافت إذا ظنت أن تنسى فإنه يجب عليها أن تقرأ.

نقول على المذهب ليس هناك ما يلجئنا إلى أن تقرأ، يعني ليست القراءة متعينة لذلك، بل تستطيع أن تكرره في قلبها، وتستطيع أن تقرأ قراءة لا تبين بها الحروف تحرك شفثيها به ولا تبين الحروف، فلا يحرم عليها ذلك يعني بدون صوت، وتستطيع أن تستمع إليه، وتستطيع أن تنظر إلى المصحف من غير تلاوة، طبعاً هنا لا يلزم منه المس تمسكه بحائل مثلاً وكذلك ما ذكرناه في مصاحف الجوانات ونحوها لا يحرم مسها.

فكل هذه البدائل لا توقع المرأة في حرج لطول فترة الحيض وكذلك النفاس، فإن المرأة تقول أترك قراءة القرآن وأترك مراجعة حفظي! فنقول تركك للقراءة وتركك لمراجعة الحفظ بالقراءة لا يلزم منه أن تنسى؛ لأن هذا يتيسر. مما ذكرناه لك من طرق، فأما إن قالت كيف أترك القراءة ولي ورد ثابت من القرآن الكريم لا أحب أن أتوقف عنه؟ نقول كما تتوقفين عن الصلاة، والصلاة أعظم، يعني أنت الآن تصلين الصلوات الخمس التي هي أهم فروض الإسلام وتتفيلين لك ورد من النوافل، وتوقفت عنه طوعاً؛ لأن الله عز وجل نهاك عن ذلك وصلاتك لا تصح، فلماذا تستعظمين ذلك في قراءة القرآن وهي أخف من الصلاة! فإن قراءة القرآن خارج الصلاة ليست فرضاً وحينئذ لا إشكال، يعني لا يرد علينا هذا الإشكال أصلاً.

لكن الإشكال الذي يحصل وهي قضية أنني أخاف أن أنسى، وهذا الذي علل به شيخ الإسلام -رحمه الله- حيث قال لا يتوقف مراجعة الحفظ وتثبيتته على القراءة المنهي عنها، بل يمكن أن تفعل ما ذكرناه من

بدائل.

طبيب، قال المؤلف -رحمه الله-: "وقراءة بعض آية ما لم تطل" ذكرنا هذا أنه يقرأ بعض آية ما لم تطل، يعني ما لم تكن طويلة، فتحرم قراءة بعض آية مساو لآية من غيرها. قال: "ولا يمنع من قراءته متنجس الفم" ولكن يكره فينبغي أن يزيلها احتراماً للقرآن الكريم، وينبغي أن يكون قارئ القرآن على أكمل الصفات من الطيب وحسن المظهر. قال: "ويمنع الكافر من قراءته ولو رجي إسلامه" لأنه أولى بالمنع من الجنب، ولكن هذا أيضاً لا يتوقف عليه أن الكافر لا يعرف القرآن ولا يطلع عليه، بل له أن ينظر في كلمات القرآن الكريم بدون أن يمس المصحف أو أن يأخذ كتاباً فيه ترجمة لمعاني القرآن أو فيه تفسير ولكن يمنع من القراءة. ثم قال -رحمه الله-: "ويعبر المسجد أي يدخله لقوله تعالى: 'ولا جنباً إلا عابري سبيل' أي طريق لحاجة و غيرها على الصحيح كما مشى- عليه في الإقناع وكونه طريقاً قصيراً حكمة وأحمد أخذه طريقاً ومصلح العبد مسجد لا مصلح الجنائز" هذه جملة مسائل ذكرها المؤلف هنا، فقال إن الجنب ونحو الجنب له أن يعبر المسجد أي أن يدخله لقول الله تعالى: "ولا جنباً إلا عابري سبيل" يعني طريقاً، قال: "سبيل أي طريق".

الماتن في الزاد قال: "الحاجة" ففقد ذلك بالحاجة، والشارح -رحمه الله- قال: "وغيرها على الصحيح كما مشى- عليه في الإقناع" في الإقناع قال: "ولجنب عبور مسجد ولو لغير حاجة" وكذلك لم يقيد بالحاجة في المقنع وتبعه في المنتهى وغيره من المتون، لكن مشى- على التقييد بالحاجة الموفق -رحمه الله- في المغني، ولهذا نقول أن هذه من مخالفات الزاد لمتعمد المذهب، عدها الشارح مخالفة، قال: "وغيرها على الصحيح" فدل ذلك على أن ما قدمه الماتن خلاف الصحيح.

قال: "وغيرها على الصحيح كما مشى- عليه في الإقناع" فلجنب ونحوه عبور المسجد ولو لغير حاجة، ولهذا قال النبي -عليه الصلاة والسلام- لعائشة: "إن حيضتك ليست في يدك". قال: "وكونه طريقاً قصيراً حاجة" لكن كره الإمام أحمد -رحمه الله- أخذه طريقاً، كلام المؤلف أن الجنب ونحوه يعبرون المسجد ولو لغير حاجة، فكذلك الحائض والنفساء إن أمنا تلويث المسجد فلهما عبوره كالجنب، ولهذا دخلت عائشة -رضي الله عنها- لما أراد النبي -عليه الصلاة والسلام- أن تناوله الخمرة من المسجد، وقالت إني حائض، فقال ليست حيضتك في يدك. فأما إن خافت الحائض وخافت النفساء تلويث المسجد فإنه يحرم عليهما دخول المسجد كما أنه يحرم عليهما اللبث في المسجد. ويمنع أيضاً من عبور المسجد واللبث فيه السكران، وهذا على سبيل الوجوب، قال الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون"، ويمنع منه المجنون؛ لأنه أولى من السكران بالمنع، ويمنع أيضاً من عليه نجاسة تتعدى؛ لأن ذلك مظنة تلويث المسجد ولا يجوز تلويث المسجد.

قال في الإقناع: "ويسن منع الصغير منه"، وعبارة المنتهى: "ويكره تمكين صغير" يعني من المسجد، والمراد الذي لا يميز إلا لفائدة، فعبارة المنتهى: "يكره تمكين الصغير" وعبارة الإقناع: "يسن منع الصغير منه"، فهل يقال إن هذه من خلافات الإقناع والمنتهى للفرق بين ترك المسنون وفعل خلاف الأولى والكرهية؟ عبارة التنقيح: "ويكره لصغير" فهي كالمنتهى، وفي الإنصاف: "ويمنع أيضاً المجنون على الصحيح من المذهب وقيل يكره كصغير على الصحيح من المذهب فيه".

عبارة مرعي في الغاية: "وكره أخذه طريقاً وتمكين صغير منه" أي وكره تمكين صغير منه، "وسن منعه" فكلام مرعي في الغاية جمع بين مسئولتين، الحجاوي ذكر أنه يسن منع الصغير منه، ومعنى ذلك إن لم

يمنعه فهو خلاف المسنون، **لكن هل يلزم منه الكراهة؟** لا يلزم، والمنتهى صرح بالكراهة، فزاد فائدة جديدة لا تعارض كلام الحجاوي، كما لا تلزم من مجرد كلامهم، فمرعي جمع بين الحكمين فقال: **"يكره تمكين الصغير منه ويسن منه"**.

طيب، يسن منع الصغير منه، قال الإمام أحمد-رحمه الله-: **"ينبغي أن تجتنب الصبيان المساجد"** قال ابن مفلح -رحمه الله- في الآداب: **"أطلقوا العبارة والمراد والله أعلم إذا كان صغيراً لا يميز"** أما المميز وهو سبع سنوات فأكثر فهو يدخل المسجد قال: **"والمراد والله أعلم إذا كان صغيراً لا يميز لغير مصلحة ولا فائدة"** فلهذا قالوا يمنع من اللعب فيه.

قال المؤلف: **"ومصلي العيد مسجد لا مصلي الجنائز"** فمصلي العيد له أحكام المسجد، ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: **"وتعتزل الحيض المصلي"** فمصلي العيد له أحكام المساجد في أن المرأة الحائض لا تدخله، وأما مصلي الجنائز فليس له أحكام المسجد؛ لأن صلاة الجنائز ليست ذات ركوع ولا سجود بخلاف صلاة العيد، وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن المرأة الحائض لا يجوز لها أن تمكث في المسجد، وهذا قول أكثر أهل العلم، ودليل ذلك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **"لا أحل المسجد لحائض ولا جنب"** والحديث الذي ذكرناه أيضاً: **"وتعتزل الحيض المصلي"** يدل على أن المرأة الحائض لا تدخل المسجد؛ لأنها إذا اعتزلت مصلي العيد فإنما اعتزلته مع الأمر بخروجها فإنما اعتزلته لأنه مسجد.

وعن أم سلمة -رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **"إن المسجد لا يحل لجنب ولا حائض"** ولأن المسجد منزل الملائكة، والملائكة لا تدخل بيت فيه كلب ولا جنب كما صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ففي لبث الجنب في المسجد إيذاء للملائكة، وهذا فيما يتعلق بالمكث واللبث في المسجد لا بمجرد المرور فيه والعبور فيه كما ذكرنا، وحينئذ فلا يحتج بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لعائشة: **"ناوليني الخمرة فقالت إني حائض فقال ليست حيضتك في يدك"**؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- والسلام- لم يقل لها امكثي في المسجد، وإنما قال ناوليني الخمرة، فهي تدخل وتخرج كأنها عبرت وكلامنا في المكث وليس في العبور، فليس في هذا الحديث حجة لمن احتج به على أن المرأة الحائض تمكث في المسجد فإن الحديث لا يدل على ذلك.

كذلك ما استدلوا به في حديث عائشة الذي خرجه البخاري في صحيحة في المرأة التي كانت لها خباء في المسجد، فقالوا إن هذا الحديث يدل على جواز مكث الحائض في المسجد؛ لأن لا تخلو من الحيض كل شهر غالباً وهذه امرأة لها خباء مضروب في المسجد، وهذا لا يصح؛ لأنها قضية عين لا عموم لها ويحتمل أن هذه المرأة السوداء كانت عجوزاً قد يتست من الحيض، ويحتمل أنها كانت تخرج إذا حاضت، فليس هناك ما يدل على أن هذه المرأة -رضي الله عنها- كانت تحيض وتمكث في المسجد.

وإذا كان النص يحتمل عدة أمور فإنه لا تُرد به الأحاديث الواضحة التي تدل دلالة واضحة على منع الحائض من دخول المسجد، وهذا مذهب أكثر أهل العلم كما ذكرنا.

طيب، إذاً يحرم على الجنب والحائض والنفساء إذا انقطع دمهما اللبث في المسجد ولو كان مصلي عيد، أما مصلي الجنائز فليس مسجداً؛ لأن المسجد هو محل السجود، وصلاة الجنائز ليس فيها ركوع ولا سجود، ومن أدلة أنه ليس مسجداً جواز إدخال الجنائز إليه ولو كانت عليها نجاسة تتعدى كالدّم ونحوه، ومثل هذا لا يجوز في المساجد.

قال: **"ولا يجوز أن يلبث فيه أي في المسجد من عليه غسل بغير وضوء فإن توضأً جاز اللبث فيه"** الجنب والحائض والنفساء إذا انقطع دمهما لا يجوز أن يلبثوا في المسجد إلا أن يتوضؤوا، حتى لو انتقض الوضوء بعد ذلك، فالكلام هنا في الجنب والحائض والنفساء إذا انقطع دمهما. قال عطاء بن يسار: **"رأيت رجالاً من"**

أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضأوا وضوء الصلاة"، ولأن الوضوء يخفف الحدث فيزول بعض ما منعهم.

وقال زيد بن أسلم: "كان أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتحدثون في المسجد وهم على غير وضوء وكان الرجل يكون جنباً فيتوضأ ثم يدخل فيتحدث" ولهذا إذا أراد النوم والأكل وإعادة الوطء بالوضوء، ولولا أن الوضوء يخفف الحدث لكان فعله ذلك عبثاً، ومما يبين ذلك أنه قد جاء في نهي الجنب عن أن ينام دون أن يتوضأ، جاء في سبب ذلك ألا يموت فلا تشهد الملائكة جنازته، فهذا يدل على أنه إذا توضأ شهدت الملائكة جنازته ودخلت المكان الذي هو فيه. ونهي الجنب عن المسجد لئلا يؤدي الملائكة بالخروج، فإذا توضأ أمكن دخول الملائكة المسجد فزال المحذور.

قال الشيخ تقي الدين -رحمه الله-: "وحينئذ فيجوز أن ينام في المسجد حيث ينام غيره وإن كان النوم الكثير ينقض الوضوء فذلك الوضوء الذي يرفع الحدث الأصغر ووضوء الجنب لتخفيف الجنابة وإلا فهذا الوضوء لا يبيح له ما يمنعه الحدث الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف" وهذا يؤيد ما ذكره بعض أصحابنا أنه: "له اللبث وإن انتقض وضوؤه لأن القصد منه التخفيف وقد حصل ذلك".

قال: "ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى" عرفنا ذلك، "ويباح به وضوء وغسل إن لم يؤذ بهما" يعني يباح فلا يكره في المسجد الوضوء والغسل ما لم يؤذ المسجد أو يؤدي من بالمسجد بماء الوضوء والغسل، "بهما" يعني بماء الوضوء والغسل.

قالوا: "وتكره إراقة ماء الوضوء والغسل في المسجد" وبما يداس أيضاً، تكره إراقة هذا الماء بما يداس؛ تنزيهاً لهذا الماء لأنه أثر عبادة، بهذا يُعلم أن الماء الذي قرئ عليه القرآن أولى بهذا؛ لأنه ماء قد قرئ عليه القرآن فيصان عن أن يراق في مكان يداس فيه.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وإذا كان الماء في المسجد جاز دخوله بلا تيمم وإن أراد اللبث فيه للاغتسال تيمم وإن تعذر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم" يعني إذا كان الماء في المسجد جاز أن يدخل الجنب المسجد بدون تيمم، وأما إذا أراد أن يلث في المسجد للاغتسال فإنه يتيمم لأجل لبثه فيه للغسل إذا تعذر عليه الوضوء والغسل عاجلاً، فإن تعذر الوضوء على الجنب ونحوه واحتيج للث في المسجد ابتداءً أو دواماً إما لحبس أو لخوف على نفسه أو ماله ونحو ذلك فإنه يجوز له اللبث بلا تيمم.

ويتيمم الجنب ونحوه إذا أراد أن يغتسل في المسجد للث فيه من أجل الغسل، إذا تعذر عليه الوضوء والغسل عاجلاً فإنه يتيمم وإن لم يحتج للث فيه وإلا فإذا احتاج فإنه يجوز بلا تيمم، قال: "وإن تعذر الماء واحتاج للث جاز بلا تيمم" إذا عرفنا أن الجنب والحائض والنفساء إذا انقطع دمهما فيحرم عليهما جميعاً اللبث في المسجد إلا إذا توضؤوا، فحكم الحائض والنفساء بعد انقطاع الدم حكم الجنب، وهذا هو الصحيح من المذهب، وأما الحائض والنفساء قبل انقطاع الدم فيمنعان من اللبث في المسجد مطلقاً لكن يجوز لهما العبور في المسجد كما ذكرنا إذا أمنتا تلويث المسجد، ولا يباح لهما اللبث في المسجد بالوضوء.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ومن غَسَلَ ميتاً مسلماً أو كافراً سن له الغسل" هذا شروع من المؤلف -رحمه الله- في الأغسال المستحبة، والأغسال المستحبة كثيرة، وهي ستة عشر -غسلاً ذكرها أصحابنا وذكر المؤلف هنا طرفاً منها، فقال: "ومن غَسَلَ ميتاً مسلماً أو كافراً سن له الغسل لأمر أبي هريرة -رضي الله عنه- بذلك رواه أحمد وغيره".

والأغسال المستحبة إجمالاً ترجع إلى نوعين:

- الأول: ما يقصد به النظافة لأجل اجتماع الناس في الصلاة المشروع لها الاجتماع العام، وفي مجامع

المناسك، وهذا يدخل فيه غسل الجمعة والعديد والكسوف والاستسقاء والاعتساف للإحرام ولدخول مكة والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ولرمي الجمار كل يوم وللطواف بالبيت، وهذا يذكر في موضعه إن شاء الله.

- النوع الثاني: ما يشرع لأسباب النبط، وهو غسل المستحاضة لكل صلاة والغسل من تغسيل الميت وغسل المجنون والمغمى عليه إذا أفاق من غير احتلام.

والمؤلف -رحمه الله- ذكر طرفاً من هذه الأغسال هنا، فقال: "ومن غسل ميتاً مسلماً أو كافراً سن له الغسل لأمر أبو هريرة -رضي الله عنه- بذلك رواه أحمد وغيره" فهذا الأول "من غسل ميتاً". الثاني: "أو أفاق من جنون أو إغماء بلا حلم أي بلا إنزال سن له الغسل؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- اغتسل من الإغماء متفق عليه" والتقيد بالحلم هنا جري على الغالب، وإلا فالمراد بلا موجب للغسل من إنزال أو غيره.

قال: "والجنون في معناه بل أولى" إذا اغتسل النبي -عليه الصلاة والسلام- لما أفاق من الإغماء، فالجنون في معناه بل هو أولى منه "وتأتي بقية الأغسال المستحبة في أبواب ما تستحب له" وهي ستة عشر، وتأتي في أبوابها، وهي إجمالاً: غسل الجمعة والعيد وغسل الميت والإفاقة من جنون أو إغماء بلا إنزال وللکسوف وللأستسقاء وللإحرام ولدخول مكة ولطواف الإفاضة والوداع والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ورمي الجمار، وهناك أغسال أخرى اختلف فيها أصحابنا -رحمهم الله-.

ونحن ذكرنا في الأغسال المستحبة غسل الجمعة، وبعض الناس يستشكل أنه مستحب ويقول كيف يقال أنه مستحب وقد نص النبي -صلى الله عليه وسلم- على وجوبه كما في الصحيح في قوله -عليه الصلاة والسلام-: "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم"، حتى قال بعض العلماء المعاصرين لو أننا نقرأ متناً ويقول فيه مؤلفه غسل الجمعة واجب فإننا لا نتوقف في أن مذهب المؤلف أن غسل الجمعة يائمه تاركه؛ لأن الواجب يائمه تاركه فكيف نأتي إلى أفصح كلام وهو كلام النبي -عليه الصلاة والسلام- ونقول إن قوله واجب لا يدل على الوجوب؟

وهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها هل غسل الجمعة واجب أو لا، بمعنى أنه هل يائمه الإنسان بترك غسل الجمعة إذا استطاع أن يغتسل أو أنه لا يائمه إذا تركه، ولم يختلفوا أنه ليس بشرط لصحة صلاة الجمعة وإن صلاة الجمعة تصح بدونه، ولهذا أقر عمر -رضي الله عنه- والصحابة معه من شهد الجمعة ولم يغتسل ولم يأمره بأن يخرج فيعيد الغسل وهو عثمان -رضي الله عنه-، واستدل الشافعي بذلك على أنه غير واجب؛ لأنه لو كان واجباً لكان واجباً للصلاة، فيأمره أن يخرج فيغتسل له.

يعني نفس الحديث الذي قد يستدل به بعض المعاصرين على وجوبه لما دخل عثمان وسأله عمر عن سبب تأخره فقال: "ما زدت على أن توضأت فقال والوضوء أيضاً وقد قال النبي -عليه الصلاة والسلام- من أتى الجمعة فليغتسل" فهذا من عثمان دليل على أنه لا يرى وجوب غسل الجمعة، وكذلك عمر -رضي الله عنه- فإنه لم ينكر عليه إنكار الواجب، فدل هذا على أن مذهب عمر وعثمان عدم الوجوب، وقد أقر الصحابة -رضي الله عنهم- ذلك ولم يأمره أن يخرج فيغتسل ثم يدخل مرة ثانية.

فأكثر العلماء ذهبوا إلى أنه مستحب وليس بواجب، بل إن الترمذي ذكر في سننه أن: "العمل على ذلك عند أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم" وهذا الكلام يقتضي -أنه إجماع، لما يقول العمل على ذلك عند أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم يقتضي- حكاية الإجماع على ذلك، وممن قال أنه سنة ابن مسعود -رضي الله عنه-، وروي عن ابن عباس أنه غير واجب، وعن عائشة وعن غيرهم من الصحابة -رضي الله عنهم-، وبه قال جمهور الفقهاء ومذهب الأئمة الأربعة ومذهب غيرهم كالثوري والأوزاعي وإسحاق.

طيب بماذا نجيب عن الإشكال الذي أورده بعضهم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال أنه واجب يعني كيف نفسر-الوجوب؟ انظر كيف فهم الإمام مالك -رحمه الله- هذا الوجوب، فإنه لما سُئل عن كون النبي -عليه الصلاة والسلام- قال في الحديث إنه واجب، قال: "ليس كل ما في الحديث هو واجب يكون كذلك" إذاً الوجوب في لسان الشرع لا يلزم منه التأثيم، ولهذا فسر الجمهور واجب بأنه متأكد الاستحباب. واستدلوا أيضاً بأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل" وهذا يدل على أن الوضوء كافٍ، وأيضاً في صحيح مسلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا واستمع وأنصت غُفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام" وهذا يدل على أن الوضوء كافٍ في ذلك وأن المقتصر -عليه غير آثم ولا عاص وإلا لأمره بالغسل، فحينئذ دل على الأمر بالغسل محمول على الاستحباب. وأما الوجوب فإن الوجوب نوعان:

- وجوب حتم.

- وجوب سنة وفضل.

هذا الوجوب في لسان الشرع، وليس الوجوب المصطلح عليه، كما أن الكراهة في لسان الشرع غير الكراهة المصطلح عليها عند الفقهاء.

وذكر ابن عبد البر -رحمه الله- أنه: "لا يعلم أحداً قال أنه يَأْثَمُ بتركه إلا أهل الظاهر وأن من أوجبه قال لا يَأْثَمُ بتركه" وحكى أيضاً الإجماع على أنه ليس بفرض واجب، ولهذا قيل لعطاء: غسل الجمعة واجب؟ قال: "نعم، من تركه فليس بآثم" وقال عبد الرزاق: "وهو أحب القولين إلى سفيان، يقول هو واجب يعني وجوب سنة".

فانظر كيف كان الفقهاء يفهمون النصوص ويجمعون بعضها إلى بعض ويفسرون ألفاظ النصوص بما يدل عليه الجمع بينها ولا يحملون الألفاظ الشرعية على مصطلحات الفقهاء، وكما أن ذلك مسلّم في مسألة الكراهة فإن ما ذكرناه أيضاً يفيد استعمال ذلك في مسألة الوجوب والله تعالى أعلم.

فيسن الغسل لصلاة الجمعة وذلك لمن حضرها يعني من أراد حضورها في يومها أي في يوم الجمعة الذي أوله من طلوع الفجر، فلا يجزئ الاغتسال قبل صلاة الفجر، وذلك إن صلاها ولو لم تكن واجبة عليه، ولا يستحب غسل الجمعة لامرأة، والأفضل أن يكون عند مضيه إلى الجمعة وأن يكون عن جماع. وغسل الجمعة أكد الأغسال المسنونة وسبق للمؤلف -رحمه الله- أنه ذكر أنه مستحب في أول كتاب الطهارة، ويسن أيضاً لصلاة العيد وغير ذلك مما ذكرناه.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويتيمم للكل ولما يسن له الوضوء لعذر" ويتيمم للكل يعني لكل ما يسن له الغسل إذا عدم الماء أو تضرر باستعماله ولما يسن له الوضوء للعذر يعني ويسن التيمم أيضاً لما يسن له الوضوء كالقراءة وذكر الله والأذان. "لعذر" يعني لعذر يبيح التيمم.

قال: "وصفة الغسل الكامل أن ينوي" الخ، وهذا يكون معنا في الدرس القادم إن شاء الله، ونكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.